Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 21 number 02, December 2024
ISSN : 1112-234X EISSN : 2600-6642
Pages : 133-147

THE IMPACT OF THE COVID-19 PANDEMIC ON ALGERIA'S ECONOMIC STABILITY FROM 2019 to 2023

أثر جائحة كوفيد 19 على الاستقرار الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2019...2023

***الاسم واللقب:** فلة بوتقجيرت

جامعة الجزائر 3

البريد الإلكتروني: boutekadjiret.fella@enssea.edu.dz

تاريخ الوصول: 17 /2024/10 تاريخ القبول: 22/ 2024/11 تاريخ النشر على الانترنت: 2024/12/05

ABSTRACT: The COVID-19 pandemic, which swept across the world since 2019, has posed significant challenges to global health and the world economy. The prolonged duration of the pandemic and the emergence of multiple virus variants have complicated the crisis and deepened its effects. In Algeria, as in many countries, the pandemic negatively impacted various economic sectors, threatening financial stability.

This study aims to explore the mechanisms through which the health crisis transitioned into an economic crisis in Algeria. The findings reveal that the Algerian economy faced a dual crisis: a health crisis due to the virus's spread and an economic crisis resulting from falling oil prices and declining global demand. This overlap led to disruptions in key economic indicators, such as economic growth, the balance of payments, and unemployment rates.

The study showed that the economic recovery programs implemented by the government contributed to some recovery by the end of 2021. However, the emergence of new variants of the virus, such as Omicron, slowed the pace of this recovery, highlighting the importance of ongoing preparedness to face future challenges.

Among the key findings of this study are:

1. Vulnerability of the Algerian Economy: The pandemic exposed the fragility of the Algerian economy and its heavy reliance on oil revenues.
2. Need for Economic Diversification: There is an urgent need to diversify income sources and rely on sectors other than oil.
3. Role of the Private Sector: The importance of the private sector in driving economic growth and creating job opportunities was emphasized.
4. Significance of Good Governance: The study highlighted the critical role of good governance in managing public resources and combating corruption.
5. training to develop national competencies.

* المؤلف المراسل

Keywords: COVID-19 Pandemic, Algerian Economic Stability, Recovery Policy Economic Indicators: Growth, Inflation, Unemployment, Balance of Payments
JEL Classification: 024-j6-f43-E31

ملخص: إن جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم منذ عام 2019 إلى غاية 2022 أدت إلى أزمة صحية عالمية انعكست على العالم اجتماعيا و اقتصاديا و لطول المدة لانتشار الوباء و عدم القدرة من احتوائه بسبب المتحورات التي نتجت من هذا الفيروس و دخول العالم في دوامة مكافحة الوباء أصبحت تهدد الاقتصاد العالمي بأزمة اقتصادية و مالية ، فالجزائر كغيرها من الدول كان تأثير الجائحة على مختلف القطاعات مهددة بذلك الاستقرار الاقتصادي .تهدف هذه الدراسة لفهم كيف لجائحة كوفيد-19 تحولت إلى أزمة صحية ثم إلى أزمة اقتصادية مهددة الاستقرار الاقتصادي الجزائري و خلصت الدراسة إلى أهم النتائج هو أن الاقتصاد الجزائري عانا من أزمتين مزدوجتين أزمة صحية ثم أزمة النفط الذي أدى إلى اختلال في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وقد تم اعتماد عدة برامج للإنعاش الاقتصادي حيث بدت ملامح التعافي الاقتصادي مع أواخر سنة 2021 غير ان المتحور الجديد أبطء مسار الانتعاش وهذا حسب خطورة الفيروس المتحور. كما أبرزت جائحة كوفيد-19 ضرورة إصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين الحوكمة، والاستثمار في الرأس المال البشري.

الكلمات الرئيسية: جائحة كورونا، الاستقرار الاقتصاد الجزائري، سياسة الإنعاش، المؤشرات الاقتصادية: النمو، التضخم، البطالة، ميزان مدفوعات.

مقدمة:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم أهداف التي تسعى لها دول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية غير ان الاقتصاد غير محمي من الأزمات سواء كانت داخلية أو خارجية فالأزمة الصحية التي ضربت العالم بسبب جائحة كورونا جعل معظم اقتصاديات العالم تدق ناقوس الازمة المالية أو الاقتصادية وهذا من تداعياتها على الجانب الاقتصاد، فالجائحة كورونا كانت لها أثار وخيمة على الجانب الاقتصادي مست العالم كله تقريبا الذي يمكن ملاحظته من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، فالجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من الوباء و من تداعياته و يمكن معرفة ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية أهمها معدل النمو و البطالة و التضخم و ميزان مدفوعات.

إشكالية الدراسة: ما هي تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على استقرار مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية: لمعالجة الموضوع يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

-كيف لأزمة صحية أن تتحول للأزمة اقتصادية وما أثرها على الاقتصاد الجزائري؟

-ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من الآثار الاقتصادية للجزائر؟

-ما هو أثر الجائحة كورونا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للجزائر؟

المحور الأول: مفاهيم حول جائحة كورونا والاستقرار الاقتصادي الجزائري.

1- مفهوم جائحة كرونا: فحسب منظمة الصحة العالمية فانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 و الذي ظهر في سيبتمبر 2019 في الصين ،أطلقت عليه اسم " **Epedemic**" وباء، ثم عادت و أعلنت في مارس 2020عن تحوله إلى " pandemic" بمعنى انتشار الوبائي العام و قد ترجم إلى العربية بـ(الجائحة) بدلا من الوباء بسبب انتشاره الجغرافي السريع عم معظم ارجاء العالم ،فالجائحة تقتضي انتشارا مجتمعيا للمرض في أكثر من قارتين.

ومصطلح "الجائحة" في الأصل هو أحد تقييمات منظمة الصحة العالمية للإنفلونزا، إذ صنفت الأنفلونزا إلى ستة مستويات، وأعلى مستوى هو "الجائحة" الذي يعرف بانه تفشي لفيروس الإنفلونزا على المستوى المجمع السكاني في بلد واحد في الأقل وكانت الجائحة تشير في ذلك الوقت إلى نطاق التأثير للفيروس وليس إل شدة الوباء ومعدل الوفيات لذلك في عام 2010، أعطت منظمة الصحة العالمية تعريفا بسيطا لـ"الجائحة" على أنه أي مرض جديد يتنشر على المستوى العالم " بمعنى انتشار عالمي وأن معظم الناس لا يقاومونه وعندما ينتشر عل نطاق أوسع في أجزاء كثيرة في العالم وفي عديد من القارات يصبح جائحة[1].

2-مفهوم الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي" يعبر عن البيئة الاقتصادية الخالية من التقلب في التغيرات الاقتصاد الكلي ويتحقق هذا الاستقرار عندما يتنامى الاقتصاد بمعدل معتدل، بحيث يؤدي إلى المحافظة على الاستقرار المستوى العام للأسعار مع تحقيق مستويات أعلى للتشغيل مع ضرورة تقلص العجز في الموازنة العامة وتحسين سعر الصرف فضلا عن حالة ميزان المدفوعات، وهناك مظهران للاستقرار الاقتصادي، الأول قصير الأجل يهدف إلى تخفيف من حدة تقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي والثاني طويل الأجل يهدف إلى تجنب الركود والتضخم وتحقيق نمو متوازن لكل من الكتلة النقدية والناتج الحقيقي"[2].

[1] حسن منديل حسن، "اصطلاح الجائحة بين اللغة والفقه و منظمة الصحة العالمية "، مجلة الكلم،المجلد 6 العدد 1 نوع الإصدار خاص2021 ، ص 20 متاح على الموقع:http://www.asjp.cerict.dz

[2] أديب قاسم شندي ونغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق بين 1980و 2013، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية ولإدارية، جامعة واسط العدد 21، 2016 ، ص9.

كما تعرفه هيئة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها: "الحالة التي يكون فيها الاقتصاد الوطني قادر على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف من ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها في أقصر وقت ممكن.

3–مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: من خلال مفهوم الاستقرار سوف نرتكز في دراستنا على المؤشرات الاقتصادية التالية:

النمو: "يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وهو ما يعبر عنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وعادة ما يعني هذا النمو زيادة دخول الناس – في المتوسط – من سنة لأخرى".[3]

البطالة: تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل وقادر عليه وفي سن العمل أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه"[4] .

التضخم: هو ظاهرة عالمية تمس الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء ويعرف بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة" كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى سلسلة من الزيادات المستمرة في الأسعار، أي هو زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بنسب مختلفة[5] .

ميزان مدفوعات: هو بيان موجز عن العمليات التجارية للبلد مع بقية العالم خلال عام واحد يقسم هذا ا لميزان إلى ثلاث أقسام رئيسية: الحساب الجاري ويبين تدفق السلع و الخدمات و المنح الحكومية، حساب رأس المال ويبين تدفق الاستثمارات والقروض، حساب الاحتياطي الرسمي الذي يبين التغير في الاحتياطي والالتزامات الرسمية (أي الحكومية) للدولة و اللازمة لمعادلة (موازنة) الحساب الجاري وحساب رأس المال [6]

المحور الثاني أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

1–الأوضاع الاقتصادية قبل ظهور الوباء: لقد عرفت الجزائر ما قبل جائحة كورنا مرحلة صعبة على الاقتصاد الوطني من خلال حراك شعبي دام سنة كاملة، أثر على الاقتصاد الوطني بشكل كبير من

[3] محمد حسن يوسف، أهداف السياسات الاقتصادي (2)ا لنمو الاقتصادي، متاح على : https://www.saaid.net › Doat › hasn

[4] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دارا للكتاب العالمي، الأردن ،2007، ص 335.

[5] محمد عبد الله شاهين، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، الابتكار للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن 2020، ص 155.

[6] د. طيبي حمزة، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي دروس وتمارين، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص 474.

خلال توقف الاستثمارات الأجنبية وتحويل عدد كبير من السياسيين ورجال الأعمال إلى العدالة، لتكون الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر، كخطوة من أجل استرجاع الاستقرار وإن نسبيا ومحاولة اعادة انعاش الاقتصاد الوطني المعتمد في وارداته بشكل أساسي على عائدات المحروقات.

2-تفاقم الأزمة الصحية والإجراءات المتخذة للحد من انتشار الوباء في الجزائر[7]: "شهدت الجزائر، كغيرها من دول العالم، تداعيات جائحة كوفيد-19 التي فرضت تحديات كبيرة على النظام الصحي والاقتصادي والمجتمعي. استجابةً لهذا التحدي، اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الاحترازية الصارمة، شملت إغلاق المساجد والمدارس والمؤسسات التعليمية، وتقييد الحركة بين الولايات والبلديات، وفرض حجر صحي شامل على المناطق الأكثر تضررًا. هذه الإجراءات، وإن كانت مؤلمة، أثبتت فعاليتها في كبح جماح الجائحة، إلا أنها تسببت في تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن تأثيرات نفسية واجتماعية على المواطنين.

3-تأثر الاقتصاد الجزائري من الصدمة النفطية [8] : "تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة مزدوجة غير مس بوقة نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. فالإجراءات الاحترازية المشددة التي فرضتها الحكومة، وإن كانت ضرورية للحد من انتشار الفيروس، أدت إلى توقف مؤقت للع ديد من الأنشطة الاقتصادية، وتراجع الطلب الكلي، وارتفاع معدلات البطالة. تزامن ذلك مع هبوط حاد في عائدات النفط، المصدر الرئيسي للدخل القومي، مما ضاعف من حدة الأزمة الاقتصادية وفاقم من الع جز في الميزانية.

وقد اضطر هذا الوضع الصعب الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية، مثل تقليص الإنفاق العام وزيادة الضرائب، بهدف تحقيق الاستقرار المالي. كما عملت على تنويع مصادر الدخل والاعتماد بشكل أكبر على القطاعات غير النفطية. ورغم هذه الجهود، فإن التعافي الاقتصادي ظل بطيئًا، خاصة في ظل استمرار عدم اليقين بشأن تطورات الجائحة وتقلبات أسعار النفط.

[7] أ مال حموزروقي، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 01/العدد:01(2021)، ص252.

[8] World Bank, Algérie Bulletin de conjoncture disponible sur le cite:https://documents1.worldbank.org.

وعلى الصعيد السياسي، شكلت هذه الأزمة اختبارًا حقيقيًا لقدرات الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية. وقد أظهرت أهمية تنويع الاقتصاد والتخلي عن الاعتماد الكلي على عائدات النفط. كما أبرزت الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار.

4-النموذج الاقتصادي الجديد للجزائر[9]: أدركت الجزائر أن اقتصادها بحاجة إلى تغيير جذري، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على النفط والتغيرات التي يشهدها العالم. ولذلك، قامت الحكومة بتطوير نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وزيادة الاعتماد على الصناعات المحلية، وتشجيع الاستثمار، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. يركز هذا النموذج على عدة محاور رئيسية، منها تطوير الزراعة والصناعة والسياحة، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا. الهدف النهائي من هذا النموذج هو بناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على مواجهة التحديات المستقبلية".

5-الحلول المقترحة لتنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي[10]: يهدف هذا المقترح إلى تقديم رؤية شاملة لحزمة من الإجراءات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتجاوز التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. تركز هذه الإجراءات على تنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات الحيوية، وتشجيع الاستثمار، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المناخ الاستثماري.من بين الحلول المقترحة حسب القطاعات:

القطاع الزراعي :تطوير الزراعات العضوية والمركزية، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة في الري والصرف ودعم سلاسل القيمة الزراعية من الإنتاج إلى التسويق، وتطوير البنية التحتية للتبريد والتخزين.تشجيع التعاونيات الزراعية وتوفير الدعم المالي والتقني لها.

عطية خمخام و محمد علي الجودي، "خطة الانعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030و تداعيات جائحة فيروس كوفيد**19**"،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،المجلد07/العدد02/جانفي 2021 ، ص 556[9]

[10] بولعراس صلاح الدين،"الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية "، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،المجلد 20العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا –سيبتمبر 2020،ص176...178 بتصرف.

القطاع الصناعي :التركيز على الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعات الغذائية والصيدلانية والالكترونيات، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها.تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة وخلق صناعات مساندة.

القطاع السياحي :تنويع المنتجات السياحية والترويج للوجهات السياحية الجزائريةو.تطوير البنية التحتية السياحية وتحسين الخدمات المقدمة للسياح.تشجيع الاستثمار في الفنادق والمرافق السياحية الأخرى.

تعزيز التجارة الخارجية:زيادة التبادل التجاري مع الدول الإفريقية والدول العربية.تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على المواد الخام.تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير وتبسيط الإجراءات الجمركية.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على القروض .وتقديم الدعم التقني والإداري للمشاريع الناشئة.إنشاء حاضنات الأعمال لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

تحسين البيئة الاستثمارية: تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حماية الملكية الفكرية وتشجيع البحث والتطوير.

تطوير رأس المال البشري :من خلال الاستثمار في التعليم والتكوين المهني، ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.تشجيع البحث العلمي والابتكار.

الاستثمار في البنية التحتية: تطوير البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات. وكذلك الاستثمار في مشاريع الري والصرف الصحي.تطوير شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

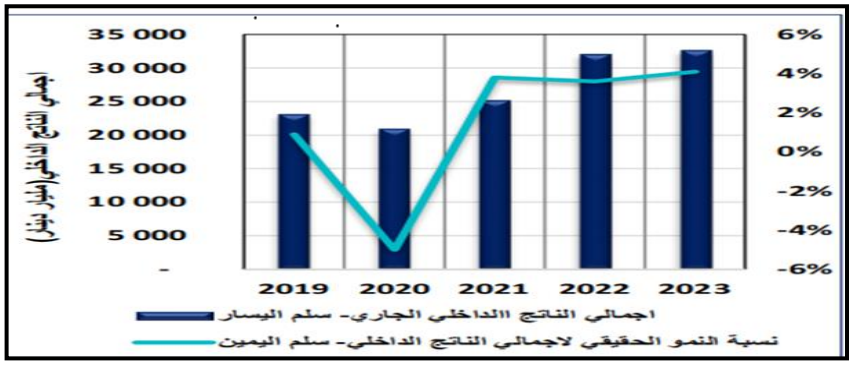
دور القطاع الخاص: تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية وتوفير الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص.وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

إن النهوض بالاقتصاد الجزائري يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف، الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من خلال تنفيذ هذه الحلول المقترحة، يمكن للجزائر أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين

المحور الثالث: تأثر المؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2019-2023:

1-النمو الاقتصادي: تراجع معدلات النمو الاقتصادية العالمية أثناء تفشي جائحة كورونا ، حيث سجلت معدلات نمو سالبة تصل إلى -3%، و في الجزائر تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي سنة 2019 و للمرة الخامسة على التوالي وهذا راجع للأوضاع السياسية ، بالإضافة إلى إجراءات إغلاق صارمة للحد من من تفشي فيروس كورونا ، و من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا في سنة 2021، من الأزمات الصحية و الإقتصادية و السياسية الناجمة عن جائحة كوفيد- 19، حيث يشير تباطؤ عمليات التلقيح إلى أن بعض تدابير إحتواء الجائحة، و التي بقيت مطبقة في البلاد حتى سنة 2021، أعلنت الحكومة الجزائرية عن جهود إصلاحية طويلة الأجل قصد تعافي الاقتصاد ا وتحويله إلى نموذج مستدام. أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من سنة 2020، وهذا التعافي يتسم بالهشاشة خلال سنة 2021، وتعتمد استدامته بشكل مفصلي على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص، فضلا عن استعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي[11]. وصل معدل النمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.6% في سنة 2022

الشكل رقم (2): نسبة النمو وتطور اجمالي الناتج الداخلي.



المصدر:الديوان الوطني لإحصاء

[11] إكن لونيس،"إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على مختلف القطاعات الاقتصادية في العالم، و على الجزائر على وجه الخصوص".مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول:أزمة كوفيد19 و التحولات في صناعة التسويق و سلوك المستهلك- الانعكاسات الحالية و التوجيهات المستقبلية ،جامعة الجزائر3،أكتوبر2021، ص12.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن بنسبة نمو قدرها 4,1٪ في سنة 2023، في ارتفاع مقارنة بـ 3,6٪ تم تسجيلها في سنة 2022، تؤكد هذه النسب تعافي الاقتصاد الجزائري بعد فترة من الازمة الصحية الحادة مَسجلة نسبة نمو قياسية ما بين سنتي 2019 و2023 .حيث ساهمت كل القطاعات في هذه الديناميكية، بنمو معتبر، لاسيما في الصناعات الاستخراجية خلال سنة 2023. رغم العديد من القطاعات سجلت نسب نمو معتبرة، تجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات قد عرفت انخفاض مقارنة بأدائها في سنة 2022 .فيما يخص تحليل توزيع الناتج الداخلي الخام الاسمي حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، فهناك سبع قطاعات تهيمن حيث تمثل مجموع 80 من الناتج الداخلي الخام. حسب الترتيب التنازلي من حيث حصصها، تأتي هذه القطاعات كما يلي: "الصناعات الاستخراجية" و"البناء "و"الزراعة والصيد والغابات" و"التجارة وتصليح المركبات والسلع المنزلية" و"النقل والاتصالات "و"الإدارة العمومية" وأخيراً "الصناعات التحويلية[12]."

-2-2-**البطالة**: أدت الاغلاقات صارمة بسبب تفشي الوباء إلى حدوث اضطرابات حادة في سوق العمل الجزائري، حيث فقدت السوق المحلية حوالي 51 ألف وظيفة في سنة 2020، بسبب غلق المصانع ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخري، حيث أدى غلق مصانع لتجميع وتركيب السيارات، ومصانع تجميع وتركيب الأجهزة المنزلية،. وفاقت نسبة البطالة النسبة 14.04% سنة 2020، و بلغت نسبة 23% عند خريجي الجامعات، و 27% وسط الشباب، مقابل نسبة 11.4% سنة 2019، و ذكر أن نشاط الوكالة الحكومية للتشغيل عرف تراجعا ملحوظا في عدد عروض العمل بنسبة تقدر بـ 30% سنة 2020، بحيث تراجع من 437 ألف سنة 2019 إلى 306 ألاف عرض في سنة 2020، وانحصرت العروض المتوفرة على قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري و الصناعة و الخدمات، و 80% من العروض المتبقية مصدرها القطاع الخاص، و أقر وزير التشغيل بثقل حركة التوظيف في القطاع العام، خاصة فيما يتعلق بإدماج العمال المؤقتين و ذلك بسبب عدم تحرير المناصب المجمدة، و عدم تحديد المناصب المالية الواجب إنشاؤها مع عدم ملائمة مؤهلات بعض المعنيين مع المناصب المتوفرة، فضلا عن تسجيل فائض في العنصر البشري ببعض الهيئات و الإدارات.[13]

و في سنة 2022 قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ12.49% أما في سنة 2023 فوصلت نسبة البطالة إلى 12.5 %و هذا رغم استحداث منحة البطالة و هذا بهدف صون كرامة الشباب الجزائري حيث منذ

[12] التقرير الاقتصادي السنوي 2023التطور الاقتصادي و النقدي، بنك الجزائر،ص21
[13] إكن لونيس، نفس المرجع السابق الذكر.ص132

تفعيل منحة البطالة في مارس2022 قدمت الوكالة الوطنية لتشغيل عروض عمل دائمة لأكثر من 435 ألف منتسب إلى منحة البطالة[14].

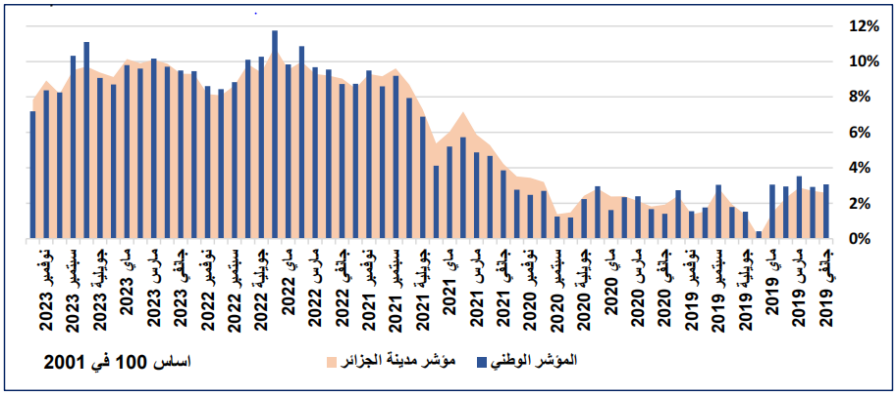
3-التضخم: نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كوفيد-19، أدت إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر، و في ميل ذو اتجاه تصاعدي، غير أن المعدلات الفعلية و المتوقعة تبقى أقل من معدل التضخم المستهدف من قبل بنك الجزائر، حيث قدر معدل التضخم في سنة 2020 2.4%، مقابل 2% سنة 2019، في حين من المتوقع أن يبلغ في سنتي 2021، 2020 على التوالي 2.9%، 3.4%، و يعود هذا نسبة إلى إستمرار الأثار الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد، و تأثيراته المباشرة على سلاسل الإنتاج و التوزيع، و الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و المواد الأولية[15]. سيعمل التخفيف التدريجي للقيود و الانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي على رفع مستويات الطلب و الذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم، و حسب تقرير صندوق النقد العربي عن أفاق أداء الاقتصادات العربية، بأن توقعات تأثر المستوى العام للأسعار بأثر التقلبات المناخية على المحاصيل الزراعية، مما سيؤثر بالتالي على حجم العروض من السلع الغذائية و من ثمة الأسعار المحلية، بعد الخروج من جائحة كوفيد-19 سجل المؤشر الوطني لأسعار عند الاستهلاك تباطؤ معتبرا في معدل التضخم سنة 2023 قدر ب 7.18% مقابل 9.4% في نهاية سنة 2022 ، فعند تحليلنا للتضخم خلال سنة 2023 نرى أن هناك ديناميكية تباطؤ التضخم منذ بداية النصف الثاني من نفس السنة حيث انخفض مستوى التضخم من 10.14% في ماي 2023 إلى 7.84% في ديسمبر 2023 و هذا راجع لانخفاض أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية في السوق العالمية الأسعار العالمية لخمس مجموعات رئيسية من المنتجات الغذائية، وهي الحبوب الأساسية والزيوت النباتية ومنتجات الالبان واللحوم والسكر[16].

[14]أميرة خاتو، تراجع نسبة البطالة في الجزائر ...إليك الأرقام ، وكالة أوراس للأنباء ، متاح على الموقع:http://www.awras.com

[15]صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الإقتصاد العربي، الإصدار 14، 2021، ص 03

[16] بنك الجزائر التقرير الاقتصادي السنوي2023 التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2024،ص .82

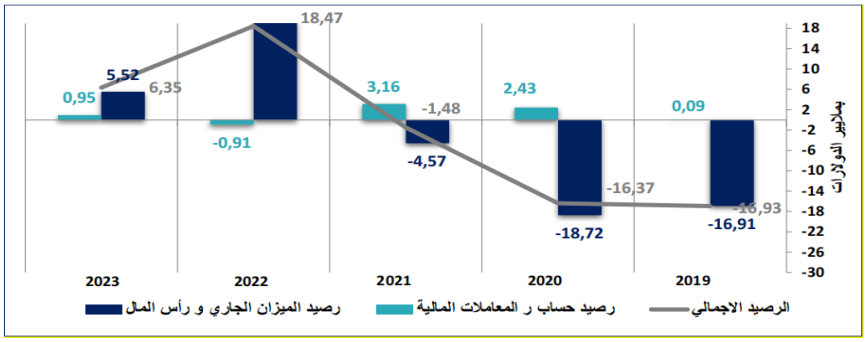
الجدول رقم(3):تضخم الأسعار عند الاستهلاك الوطني و الجزائر الكبرى.



المصدر: بنك الجزائر التقرير الاقتصادي السنوي2023 التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2024، ص29.

4–ميزان مدفوعات: أدى الانخفاض المؤقت في أسعار النفط العالمية إلى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية، على الرغم من الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري زاد العجز الكلي في الميزانية زيادة كبيرة في عام2020 ، وسط انخفاض حاد في عائدات النفط والضرائب، قابلتها زيادة في نفقات الميزانية حيث كان لهذه الزيادة دورها الإيجابي في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية التي مرت بها البلاد .أما السيولة المصرفية فقد انخفضت وتباطأ نمو الائتمان على الرغم سياسات التيسير النقدي القوية التي اتبعتها السلطات مع انخفاض الإيرادات الخارجية، وساعدت ودائع الشركات الوطنية المملوكة للدولة في تمويل العجز الكلي في الميزانية، بينما قام الأفراد بسحب مدخراتهم[17].

الشكل رقم (3): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2023 – 2019:



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي، بنك الجزائر،ص83.

[17] World Bank, Algérie Bulletin de conjoncture disponible sur lecite :https://documents1.worldbank.org.

من خلال الشكل نرى أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سنة 2023 سجل فائضا للمرة الثانية على التوالي بعد ثماني سنوات من العجز المتواصل (2014-2021) غير انه انكمش بشكل حاد من 18.468 مليار دولار سنة 2022 إلى 6.347 مليار دولار سنة 2023. و يفسر هذا التطور بتدهور رصيد حساب المعاملات الجارية و الرأسمالية خلال الفترة ويعود السبب إلى انخفاض صادرات السلع لاسيما المحروقات و بدرجة أقل إلى ارتفاع واردات السلع و الخدمات، فرغم تحسن رصيد حساب العمليات المالية، فإن هذا الحساب يظل هامشيا ضمن ميزان مدفوعات نظرا للضعف الهيكلي للتدفقات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة و شبه انعدام العمليات المالية للقروض و الاقتراض كما أدى الفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى زيادة تراكم احتياطات الصرف والتي بلغت أكثر من 16 شهرا من واردات السلع و الخدمات[18].

الخاتمة:

شهد الاقتصاد الجزائري، بعد فترة من التباطؤ والتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والأوضاع السياسية، بوادر تعافٍ ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. وقد ساهمت الجهود الحكومية والإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، في تحقيق نمو إجمالي للناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة فالتحسن الذي سجله الاقتصاد الجزائري يشير إلى وجود إمكانات كبيرة للنمو والتطور. ومع ذلك، يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل تنفيذ إصلاحات هيكلية جوهرية وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

يمثل التضخم تحديًا كبيرًا للاقتصاد الجزائري، ويتطلب حلًا شاملاً يجمع بين السياسات النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية. من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للجزائر تحقيق استقرار في الأسعار وتحسين مستوى معيشة المواطنين. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الجهود يتطلب إرادة سياسية قوية وتعاونًا بين مختلف الأطراف المعنية. فالاقتصاد الجزائري يعاني من آثار سلبية للتضخم المرتفع، حيث يؤثر بشكل مباشر على القطاعات الإنتاجية والمالية. فارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة يزيد من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي إلى تراجع الطلب الكلي. كما أن التضخم يؤدي إلى تآكل مدخرات المواطنين، ويقلل من قيمة الدين العام، مما يزيد من الأعباء على الميزانية العامة للدولة.

[18] بنك الجزائر التقرير الاقتصادي السنوي2023 التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2024، ص 86

شهدت الجزائر، في السنوات الأخيرة، ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين الجدد. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مما يهدد تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي للبلاد. فالبطالة في الجزائر تمثل تحديًا كبيرًا يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة. من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتنويع الاقتصاد، يمكن للجزائر أن تخلق فرص عمل جديدة وتحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يعتبر تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات عاملاً حاسمًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر. إن التوازن في ميزان المدفوعات يعزز الثقة في الاقتصاد، ويقلل من المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم. من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتنويع الاقتصاد، يمكن للجزائر أن تبني اقتصادًا أكثر مرونة وقادرًا على مواجهة الصدمات الخارجية.

النتائج و التوصيات:

سجلت الجزائر انكماشًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تأثرت القطاعات الاقتصادية الرئيسية بشكل كبير نتيجة تدابير الإغلاق والقيود المفروضة.

-أدى الركود الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في القطاعات الأكثر تأثرًا مثل السياحة والخدمات، مما زاد من الضغوط الاجتماعية حيث انخفضت القدرة الشرائية للأسر بسبب التضخم وزيادة الأسعار، خاصة في السلع الأساسية.

-لتمويل برامج الدعم والتعافي، زادت الحكومة من الاقتراض، مما أثر على مستويات الدين العام واستدامته.

-كما ساهمت الجائحة في تسريع التحول الرقمي في العديد من القطاعات، مما أدى إلى تحسين الكفاءة وتعزيز الابتكار.

- أكدت الأزمة على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مما يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي على المدى الطويل.

- بينت الجائحة أهمية التعاون الدولي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، من خلال تبادل الخبرات والدعم المالي

-كما كشفت على ضرورة تنويع الاقتصاد من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع واحد.

-في ظل جائحة كوفيد19 تسارعت عملية التحول الرقمي في العديد من القطاعات، مما يفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي.

كما أثبت القطاع الخاص أهميته في دفع عجلة الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، وابتكار الحلول.

بشكل عام، يمكن القول إن جائحة كورونا قد شكلت نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جريئة للإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تحقيق التعافي الاقتصادي المستدام يتطلب استمرار الجهود المبذولة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتطوير القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار

المراجع:

1-**حسن منديل حسن**، "اصطلاح الجائحة بين اللغة والفقه و منظمة الصحة العالمية "، مجلة الكلم،المجلد 6 العدد 1 نوع الإصدار خاص2021 ، متاح على الموقع:http://www.asjp.cerict.dz

2-**أديب قاسم شندي ونغم حميد عبد الخضر**،" قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق بين 1980و 2013 "، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية ولإدارية، جامعة واسط العدد 21، 2016 .

3-**محمد حسن يوسف**، "أهداف السياسات الاقتصادي (2)ا لنمو الاقتصادي"، متاح على :
https://www.saaid.net › Doat › hasn

4-**فليح حسن خلف**، الاقتصاد الكلي، دارا للكتاب العالمي، الأردن ،2007.

5-**محمد عبد الله شاهين**، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، الابتكار للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن 2020

6-**د. طيبي حمزة**، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي دروس وتمارين"، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص 474.

7- **أمال حموزروقي**، "دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 01/العدد:01(2021)، ص252.

8-**World Bank**, Algérie Bulletin de conjoncture disponible sur le site :https://documents1.worldbank.org.

9- ع**طية خمخام و محمد علي الجودي**، "خطة الانعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030و تداعيات جائحة فيروس كوفيد**19**"،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،المجلد07/العدد02/جانفي 2021.

10–بولعراس صلاح الدين،"الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدبة "، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،المجلد 20العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا –سيبتمبر 2020.

11–**إكن لونيس**،"إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على مختلف القطاعات الاقتصادية في العالم، و على الجزائر على وجه الخصوص".مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول:أزمة كوفيد19 و التحولات في صناعة التسويق وسلوك المستهلك– الانعكاسات الحالية و التوجيهات المستقبلية ،جامعة الجزائر3،أكتوبر 2021، ص12

12–**بنك الجزائر**،"لتقرير الاقتصادي السنوي 2023التطور الاقتصادي و النقدي، بنك الجزائر"،

13–**إكن لونيس**، نفس المرجع السابق الذكر.

14–**أميرة خاتو**، تراجع نسبة البطالة في الجزائر ...إليك الأرقام ، وكالة أوراس للأنباء ، متاح على الموقع:http://www.awras.com

15 **صندوق النقد العربي**، تقرير أفاق الإقتصاد العربي، الإصدار 14، 2021.

16–**بنك الجزائر**،" التقرير الاقتصادي السنوي2023 التطور الاقتصادي والنقدي"، جوان 2024،ص .82

17- **World Bank**, "Algérie Bulletin de conjoncture" disponible sur le site :https://documents1.worldbank.org.

18–**بنك الجزائر**، "التقرير الاقتصادي السنوي2023 التطور الاقتصادي والنقدي"، جوان 2024.